المشكلات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي

Social problems from a sociological perspective

جميلة بن زاف

جامعة ورقلة (الجزائر)، djamila.benzaf07@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/02 تاريخ القبول: 2021/01/25 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

المشـكلات الاجتماعية كظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمعات الفردية ارتبط وجودها بوجود الفرد على الأرض، وقد لاقت اهتماما كبيرا بدراستها من قبل الباحثين والمهتمين بدراسة المجتمع، حيث تتقاطع في دراسة المشـــكلات الاجتماعية العديد من التخصـــصـــات، كعلم النفس، والقانون، والأنثروبولوجيا، وعلوم الإعلام والاتصـال، وعلم الاجتماع... لمحاولة تفسـير والوقوف على أسـباب المشـكلات الاجتماعية، وإيجاد الحلول المناسبة لها إما بالقضاء عليها، أو الحد من انتشارها. سنحاول من خلال هذه المقالة الحديث عن المشكلات الاجتماعية من منظور سـوسـيولوجي، وذلك بتركيز حديثنا على أبرز المنظورات السـوسـيولوجية التي حاولت تفسير المشكلات الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: المشـــكلة الاجتماعية؛ العلة الاجتماعية؛ التفكك الاجتماعي؛ الانحراف؛ الوصـــم الاجتماعي.

***Abstract*:**

Social problems as a social phenomenon as old as human societies were associated with human existence on earth, It has received great interest in its study by researchers and those interested in the study of society, the study of social problems intersects many disciplines, such as psychology, law, anthropology, media and communication sciences, sociology... to try to explain and identify the causes of social problems, and finding appropriate solutions to them by either eliminating them or limiting their spread.

With this article we're going to try to talk about social problems from a sociological perspective, by focusing our conversation on the most prominent sociological perspectives that have tried to explain social problems.

***Keywords** Social problem; social illness social disintegration; Deviation; social stigma.*

1.مقدمة :

اهتمام الفرد بدراسة المشكلات الاجتماعية قديم قدم اهتمامه بالالتزام بقواعد النظام الاجتماعي، فلطالما مثل خروج الفرد عن قيم المجتمع وقواعد الأخلاق والنظام الاجتماعي محور اهتمامه، ففي المجتمعات البدائية التي تعتمد على الروابط القرابية والشخصية بشكل كبير، تكاد تنعدم فيها المشكلات الاجتماعية، وإنما تظهر فيها مشكلات أخرى ترتبط بشكل مباشر وكبير بالبيئة الفيزيقية المحيطة بها كالحاجة إلى المأوى والطعام، إذ يعد هذا النوع من المشكلات سببا رئيسيا في قوة العلاقات الاجتماعية والتلاحم بين أفرادها داخل هذا النوع من المجتمعات.

إلا أن التطور الذي عرفته المجتمعات رافقه تغير في طبيعة المشكلات الاجتماعية وظهرت مشكلات جديدة لم تكن موجودة من قبل، مما أدى بالفلاسفة والمفكرين في البحث عن أسبابها ومحاولة إيجاد تفسيرات لها وتقديم الحلول، هذا الاهتمام الجديد بطبيعة المشكلات الاجتماعية عرف هو الآخر تطورا في محاولة التفسير فبعد أن كان ينظر الفرد إلى طبيعة هذه المشكلات على أنها مشكلات حتمية لا يمكنه الوقوف أمامها أو الحد منها، وخضعت لتفسيرات غيبية ميتافيزيقية، ولم تكن تفسيرات موضوعية.

إلا أن التقدم الذي عرفته المجتمعات وبصورة أساسية في المجال العلمي أدى إلى تغير النظرة في طريقة التعامل مع المشكلات الاجتماعية وتفسيرها، وبصورة أساسية مع ظهور علم الاجتماع ومحاولته إعطاء تفسيرات سوسيولوجية للمشكلات الاجتماعية داخل المجتمعات.

-فما هي أبرز المنظورات السوسيولوجية التي حاولت تفسير المشكلات الاجتماعية؟

-وما هي الإضافات التي قدمها كل منظور من هذه المنظورات السوسيولوجية؟

2. تعريف المشكلات الاجتماعية

1- عرفت المشكلة الاجتماعية على أنها: 'موقف يواجه الفرد أو الجماعة أو المجتمع تعجز إمكانات هذه الوحدات سواء كانت إنسان أو جماعة أو مجتمع مواجهة هذا الموقف، تحتاج هذه الوحدات إلى مصدر خارجي يساعد على مواجهة هذه المواقف سواء كان عن طريق الدعم المادي أو الاجتماعي'.

2-كما عرفت أنها:' تتشكل وتتواجد عندما يرى عدد كبير من الناس، أو عدد من المهمين اجتماعيا، هوة بين الواقع والمثل وأنه يمكن معالجة الأمر بفعل جماعي'. (عثمان، 2009، صفحة 304)

حسب التعريف الأول فإن المشكلة الاجتماعية هي موقف يواجه فرد أو جماعة أو مجتمع، هذه الوحدات تعجز عن معالجة هذا الموقف وتحتاج إلى مصدر خارجي يساعدها لمواجهة هذا الموقف، وهذا عن طريق الدعم المادي أو الاجتماعي.

أما التعريف الثاني فقد حاول أن يكون أدق من التعريف الأول من ناحية تحديده لماهية المشكلة الاجتماعية، ذاك أن كل المواقف التي يواجهها الأفراد أو الجماعات أو المجتمع لا تعتبر مشكلة اجتماعية، فهناك شروط أخرى يجب أن تتوفر في هذا الموقف حتى نطلق عليه مشكلة اجتماعية، الشرط الأول حسب هذا التعريف هو: أن هذا الموقف يتفق عليه عدد كبير من الناس على أنه مشكلة اجتماعية، والشرط الثاني هو أن ترى مجموعة من المختصين والمهتمين اجتماعيا أن هذا الموقف هو مشكلة اجتماعية، بالإضافة إلى هذا هناك شرط ثالث وهو وجود هوة بين الواقع المعاش وبين مثل الجماعة، وهذا الموقف دائما يحتاج إلى تضافر جهود الجماعة أو المجتمع من أجل إيجاد حل له.

والمهتمين اجتماعيا هم مجموعة مؤثرة تقر، أن وضعا اجتماعيا يهدد قيمها، ويؤثر هذا الوضع على عدد كبير من الأفراد، ويمكن علاج الوضع عن طريق العمل الجماعي، والمجموعة المؤثرة هي مجموعة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النقاش العام والسياسة الاجتماعية. على سبيل المثال، تمكنت الجماعات التي تعارض التمييز ضد المرأة في العمل وغيرها من المجالات من شن حملة أجبرت السياسيين والجمهور في جميع أنحاء البلاد على الاستماع إلى مطالبهم. (Thomas.J.Sullvian, 2015, p. 3)

3-عرفت المشكلة الاجتماعية أيضا على أنها:' هي وضع يمثل انحرافا فعليا أو متخيلا عن بعض القواعد الاجتماعية التي يعتز بها عدد كبير من الأفراد، يتكون الجانب الموضوعي للمشكلة من حالة أو حدث يمكن التحقق منه، ويتكون الجانب الشخصي لها من إدراك بعض الأفراد بأن الحالة أو الموقف أو الحدث يضر بمصالحهم الفضلى ويتعين على الفرد أن يدافع عنها.(lopata & Judith, 2003, p. 8)

هذا التعريف قدم إضافة أخرى مهمة في محاولة للاقتراب من مفهوم المشكلة الاجتماعية، فبالإضافة إلى إبرازه إلى أن المشكلة الاجتماعية عبارة عن وضع أو ظرف أو موقف، يمثل انحرافا واقعيا أو متخيلا عن القواعد الاجتماعية، فهناك شرطان أساسيان لوجود المشكلة الاجتماعية، وهي الشرط الموضوعي والذي يعبر عن إمكانية التحقق الميداني من وجود المشكلة الاجتماعية من خلال الاستدلال عليها بالأرقام والإحصائيات أو الملاحظة وغيرها من الأدوات والتي يقوم بها المختصين والباحثين، فمثلا ظاهرة الانتحار يمكن معرفة مدى انتشارها وشيوعها داخل المجتمع من خلال جمع الإحصائيات ومقارنتها مع بعضها البعض ومعرفة ما إذا كنت الظاهرة تميل إلى الزيادة أو النقصان ونفس الشيء يمكن تطبيقه على العديد من المشكلات الاجتماعية مثل الطلاق، الإدمان، التسول، السرقة...، أما الشرط الثاني فهو الجانب الشخصي، الذي يتمثل بصورة خاصة في إحساس أفراد المجتمع وشعورهم بالمشكلة، مثلا السرقة كمشكلة اجتماعية يشعر بها أفراد المجتمع من خلال ما يلاحظونه أو يسمعونه أو يتعرضون له من

حوادث السرقة اليومية، مما يجعلهم يقررون أن هناك مشكلة داخل المجتمع.

4-ويرى روبرت ميرتون: أن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع، وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون. (قمر و آخرون، 2008، صفحة 18)

حاول التعريف الرابع أن يقدم شرحا مفصلا عن الشرط الثالث لوجود المشكلة الاجتماعية في التعريف الثاني وهي الهوة بين المثل والواقع الاجتماعي، هذه الهوة تتمثل بصورة أساسية في وجود فوارق على الواقع الاجتماعي بين القيم والمعايير التي يؤمن بها أفراد المجتمع، ويعملون على بقائها وانتشارها داخل المجتمع، وبين الواقع الحقيقي المعاش، الذي يشعرهم أن هذه القيم التي يؤمنون بها أصبحت مهددة بالزوال، أو أن هناك الكثير من الأفراد ينتهكون هذه القيمة ولا يعملون بها.

وبناءا على مجموعة التعاريف السابقة يمكن القول إن المشكلة الاجتماعية هي: موقف يواجه الفرد أو الجماعة أو المجتمع، هذا الموقف يتشكل عندما يرى عدد كبير من أفراد المجتمع أو المهمين اجتماعيا، أن هذا الموقف يعد انتهاكا صريحا للمثل التي يؤمن بها أفراد المجتمع مما أدى إلى وجود هوة بين الواقع والمثل داخل المجتمع، وأنه يجب علاج هذا الموقف من خلال عمل جماعي.

ونخلص أخيرا إلى القول أن من أبرز الصعوبات التي تواجه الباحثين هي صعوبة تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية، وإعطاء مفهوم علمي واحد وشامل، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:

-أن نظرة أفراد المجتمع للمشكلة الاجتماعية يختلف باختلاف الزمان والمكان، فما كان يعد في السابق مشكلةً، قد يصبح اليوم لا يعد مشكلة والعكس صحيح، ونسبية المشكلات الاجتماعية.

3. المشكلات الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها.

1.3 المشكلات الاجتماعية والمشكلات الطبيعية:

المشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة تخلخل يصيب البناء الاجتماعي، أما بالنسبة للكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل الفيضانات الأوبئة والمجاعات فهي ليست مشكلات اجتماعية في حد ذاتها، ولكنها تؤدي إلى مشكلات اجتماعية (جبارة و السيد عوض، 2003، صفحة 21). فالزلازل والأعاصير ليست مشكلات اجتماعية لأنها لا تدخل في نطاق الأفعال الناتجة عن التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وبالتالي لا يمكن الحد منها أو القضاء عليها بتغيير سلوك أفراد المجتمع. فالمشكلة لكي تكون مشكلة اجتماعية لا بد أن تتضمن نمطا من السلوك قابل للتدخل الفردي (جبارة و السيد عوض، 2003، صفحة 21)

فالمشكلة الطبيعية باختصار هي خارجة عن إرادة الفرد ولا يمكنه التدخل لإيقاف حدوثها، إلا أنه يمكنه وضع استراتيجيات للتخفيف من آثارها، ومواجهة الفرد للطبيعة ووضع الخطط والاستراتيجيات للتقليل من حدة آثارها موجودة كأمثلة عبر التاريخ فمواجهة برودة الجو وحرارة الشمس جعلت الفرد يفكر في الاحتماء بالكهوف ثم بناء المنازل، ولمواجهة الزلازل اخترع الفرد بنايات مقاومة للزلازل لتخفيف الخسائر، كما أن قصة سيدنا يوسف عليه السلام تمثل هي الأخرى نموذجا حيا وواضحا في قدرة الفرد على مواجهة المشكلات الطبيعية من خلال حكمته وخطته التي وضعها لمواجهة سنوات القحط والجفاف.

2.3 المشكلات الشخصية والمشكلات الاجتماعية:

يقصد بالمشكلات الشخصية تلك المتاعب والتقلبات المادية والرفض الاجتماعي ومجموعة أخرى من الكوارث التي تحدث داخل شخصية الفرد. وهي متاعب شخصية تشكل في واقع الأمر مشكلة خاصة في نطاق الفرد كوحدة مفردة. (جبارة و السيد عوض، 2003، الصفحات 21-22)

فليست كل المشكلات ذات الصبغة الشخصية مشكلات اجتماعية، على حين أن كل المشكلات الاجتماعية هي في جوهرها مشكلة شخصية لفرد ما (الجوهري و السمري عدلي، 2011، الصفحات 16-17) مثلا إصابة أحد أفراد المجتمع بمرض معين هو مشكلة شخصية أما إصابة عدد كبير من أفراد المجتمع يعد مشكلة اجتماعية، مثل كورونا بدايتها كانت عبارة عن مشكلة شخصية مست فردا ثم مجموعة صغيرة، لكن انتشارها عالميا وإصابة العيد من الأفراد داخل المجتمعات جعلها تتحول إلى مشكلة اجتماعية.

3.3 الفرق بين المشكلات الاجتماعية والمشكلات السوسيولوجية:

هناك فرق بين صفة اجتماعي، صفة سوسيولوجي فالأولى تنطبق على أية ظاهرة اجتماعية يتدارسها أي علم من علوم المجتمع بينما الصفة الثانية لا تنطبق إلا على تلك القضايا والظواهر التي يركز علم الاجتماع وينفرد في دراستها بمداخله ومنهجه المتميزين. (جبارة و السيد عوض، 2003، الصفحات 24-25) مثلا الانتحار كمشكلة اجتماعية تتدارسها العديد من العلوم، فيمكن أن تدرس من الناحية القانونية، كما تدرس في العلوم الشرعية، وكذا علوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، إلا أن دراستها من قبل علماء الاجتماع تأخذ بعدا آخر وهو محاولة تفسيرها اجتماعيا بعيد عن التخصصات الأخرى بمناهج ومداخل وأدوات علم الاجتماع ، كما يقول دوركايم في هذا لا يمكن تفسير الاجتماعي إلا بما هو اجتماعي.

4- شروط وجود المشكلة الاجتماعية. لكي توجد مشكلة اجتماعية لا بد من توافر عنصرين أو شرطين أو ما يطلق عليه وجهي المشكلة الاجتماعية وهما:

4-1- الشرط الموضوعي.

وهو ما يمكن ملاحظته وقياسه عن طريق الملاحظين الاجتماعيين (مثل الجريمة، الفقر، التوترات الدينية..) كما يقصد به قدرة عالم الاجتماع باستخدام البحث العلمي على الكشف التدريجي والمستمر للمشاكل الاجتماعية المستترة والتي يقصد بها تلك التي تتعارض مع قيم الجماعة دون أن تلاحظ الجماعة ذلك التعارض في أثناء ممارستها للحياة في ميادينها المتعددة ((جبارة و السيد عوض، 2003، الصفحات 19-20). فالظروف غير المدركة من قبل أفراد المجتمع على الرغم من شذوذها أو غرابتها أو تقاطعها مع مصالحهم ولا يعدوها مشكلة اجتماعية، بل هناك فئة واعية تعدها مشكلة اجتماعية، مثلا (زيادة السكان) عند العامة لا تعد مشكلة اجتماعية بل هي مشكلة اجتماعية مستترة، لكنها لعلماء الاجتماع والإحصاء تعد مشكلة اجتماعية ظاهرة، وبعد أن يبرهنوا عليها ويثبتوا حقيقة وجودها ويكشفوا آثارها السلبية على السكان تصبح مشكلة اجتماعية ظاهرة للمجتمع. (العمر، 2008، صفحة 90)

4-2-الشرط الذاتي.

وهو ما يقرره أعضاء المجتمع بأن هذا الشرط الموضوعي يمثل مشكلة حقيقية وهنا يمكن ملاحظة دور القيم الاجتماعية في أن تحدد ظرفا معينا على أنه مشكلة اجتماعية (جبارة و السيد عوض، 2003، صفحة 19). فهي الظروف المميزة والمدركة أو التي يشعر بها أفراد المجتمع ويعدونها مشكلة اجتماعية سواء أكانت بالنسبة لهم أو لجماعة معينة أو لمجتمعه، لذلك فإن ملاحظتها أو إدراكها يعني مشاهدة ظاهرها أو معرفة وجهها الظاهري، وشعورهم بأن الظروف التي تبلورت فيها هذه المشكلة باتت متقاطعة مع قيمهم فلا يرغبون بها أو التعايش معها. (العمر، 2008، صفحة 90)

5- المشكلة الاجتماعية من منظور سوسيولوجي.

5-1- منظور الباثولوجيا الاجتماعية (العلة الاجتماعية أو المرض الاجتماعي).

دخل مصطلح الباثولوجيا الاجتماعية إلى علم الاجتماع كجزء من منظور سوسيولوجي أكبر حيث يسلم تصور الباثولوجيا الاجتماعية بالمدخل التطوري الذي اشترك في قبوله الجيل الأول من علماء الاجتماع، وهو منظور يستلهم من الدارونية في علم الحياة في إجراء مماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع، وإذا كان لا بد من وضع تصور للمجتمع يساعد على تحليله كما هو الحال بالنسبة للكائن العضوي فإنه يجب تشبيهه بالكائن العضوي من حيث تمييزه بحالة طبيعية من الصحة والظروف المعتادة، وإن أي انحراف

عن هذه الحالة يعتبر باثولوجيا أو حالة شاذة للكائن العضوي. (جلبي ع.، 2005، الصفحات 16-17)

-وتعني العلة الاجتماعية: الخروج عما هو مألوف في الوضعية السوية والسائدة في التنظيم الاجتماعي (العمر، 2008، صفحة 56) كما تعني الحالة غير الصحية للكائن العضوي الاجتماعي، ومرض المجتمع بسبب الابتعاد عما يعد طبيعيا ومعتادا للمجتمع. (جلبي ع.، 2005، صفحة 17)

وعرفت أيضا على أنها: تلك الاختلالات أو الحالات المرضية التي تعاني منها أجزاء المجتمع المترابطة. (مانيس، 1989، صفحة 48)وقد استخدم هذا المفهوم في علم الاجتماع بهدف الإشارة للظروف الاجتماعية المرضية التي يخلقها وينميها النظام الاجتماعي، فالظواهر المرضية غير السوية ما هي إلا أمراض اجتماعية تخلق العديد من المشكلات الاجتماعية. ويقوم هذا المدخل على افتراضين هما-الأفراد هم مصدر المشكلات الاجتماعية –المجتمع هو المريض.

الافتراض الأول: هو أن الأفراد هم مصدر المشكلات الاجتماعية فالأفراد هم المرضى وليس المجتمع، فالمجتمع يتطور بطريقة إيجابية وأن الظروف الاجتماعية هي التي تضعف هذا التطور، ويمكن تعريفها على أنها أشكال من المرض الاجتماعي الذي يحتاج إلى علاج.

فالمشكلات الاجتماعية في ضوء هذا الافتراض ترجع إلى وجود الضعفاء والعاجزين من الأفراد، فالجريمة والفقر والجهل كمشكلات كانت تنسب إلى الطبقات الدنيا ومهاجري الشرق وأوروبا الغربية وغير البيض هؤلاء الأفراد الذين أشار إليهم علماء الاجتماع والباثولوجيا على أنهم كائنات إنسانية معتلة وغير سوية. (جبارة و السيد عوض، 2003، الصفحات 50-51)

الافتراض الثاني: هو أن المجتمع هو المريض وليس الفرد، ولعل جذور هذا الافتراض ترجع إلى فلسفة جان جاك روسو، حيث يرى أن الفرد طيب بفطرته وأن حياة المجتمع قد غيرت فطرته وجعلته يميل من الخير إلى الشر ومن التلقائية والصراحة إلى الزيف والرياء والنفاق، فكل ما هو طبيعي حسن وكل ما هو من صنع الفرد فاسد وقبيح.

ويرى إيريك فروم في كتابه **'المجتمع العاقل'** أن المجتمع المريض والثقافة المريضة، لابد وأن تخلق أفراد مرضى، وحينما يكون المجتمع عاقلا فإنه يساعد أفراده على نمو عقولهم وإدراكهم إلى درجة من الموضوعية، تسمح لهم بأن يرو حقيقة أنفسهم وحقيقة الآخرين وحقيقة الطبيعة، إنه مجتمع ينمي أفراده إلى درجة من الاستقلال تمكنهم من معرفة الفرق بين الخير والشر، فالمشكلات موجودة في قلب المجتمع قبل أن تكون موجودة في قلب الأفراد ومن ثم فقد شخص هؤلاء العلماء مشكلات مجتمعهم على أنها تنتمي

إلى قلب المجتمع المريض في هيكله البنائي. (جبارة و السيد عوض، 2003، الصفحات 51-52)

تعرض مدخل الباثولوجيا الاجتماعية لانتقادات حادة في الفترة ما بين 1935-1945، ومن بين أكثر الانتقادات شمولا تلك المقالة التي كتبها **رايت ميلز** عام 1943، قائلا بأن علماء الباثولوجيا الاجتماعية موجهون بإيديولوجيات ومعتقدات تنهض على أصولهم الشخصية، ولما كانوا في الغالب منحدرين من خلفيات طبقية وسطى وريفية فإن معاييرهم وقيمهم قد تغلغلت في تحليلاتهم، وكان من جراء ذلك أن اتجهوا بالتدريج إلى المعارضة المحافظة والتي تتسم بعدم التنظيم والافتقاد إلى نظرية التحضر واللاتجانس والتغير الاجتماعي الرئيسي، خاصة ذلك التغير الذي طرأ على النظم المهيمنة، لقد أدت تلك الانتقادات إلى إضعاف الاهتمام بمدخل الباثولوجيا الاجتماعية لكنها لم تقض عليه تماما. (الخواجة، 2010، الصفحات 35-36)

نموذج التفكك الاجتماعي (الوهن التنظيمي).

لا يعبر التحول من مفهوم الباثولوجيا الاجتماعية إلى مفهوم التفكك الاجتماعي عن أي تغير جوهري في المشكلات الاجتماعية التي يجري تحليلها، فما كان يعد بمثابة شواهد على الباثولوجيا الاجتماعية من قبل لازال يعتبر مؤشرات على التفكك الاجتماعي، وهكذا فإن الطلاق والهجرة ينظر إليهما على أنهما مؤشرات على تفكك الأسرة، ونمط حياة الأسرة المفترض أنه ثابت قديما نظر إليه على أنه تنظيم للأسرة، وأن الانحراف عنه يعني التفكك في النمط المعتاد لحياة الأسرة. (جلبي ع.، 2005، صفحة 18) الذي حصل هو تغيير استعمال الاجتماعيين للمفردة الدالة على خروج أو انحراف عما هو مألوف في نظر المجتمع فعدوه حالة غير سوية، اسماه الجيل الأول من الاجتماعيين العلة الاجتماعية واستعمله الجيل الثاني بمفردة جديدة اسمها التفكك الاجتماعي. (العمر، 2008، صفحة 59)

ويعني التفكك الاجتماعي حالة جديدة للمجتمع يجد أفراده أنفسهم فيها وهم لا يتقاسمون نفس معايير السلوك التي كانوا يتقاسمونها من قبل، كما أن توقعاتهم بالنسبة لسلوك فيما بينهم لم تعد محل اتفاق وإجماع. (قمر و آخرون، 2008، صفحة 27)

ويعني التفكك الاجتماعي بصفة عامة ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستمرارية والاستقرار. وهو بهذا لا يعبر عن معايير أو مستويات مطلقة، ولكنه يشير إلى ظروف واقعية يمكن التحقق منها واختبارها. (الجوهري و السمري عدلي، 2011، صفحة 27)

وبرز المدخل وهو مدخل التفكك الاجتماعي بوضوح في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. فقد ركز علماء الاجتماع- خاصة في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية. اهتمامهم على ديناميات

الحياة الاجتماعية داخل المدينة الأمريكية. واتجهوا إلى محاولة فهم ما يسود هذه المدن من اضطرابات ومشكلات في ضوء مفهوم وعمليات ونتائج التغير الاجتماعي. وقد ركزوا بصفة خاصة على عاملين أساسيين وهما، عمليات التحضر السريع والتغيرات التكنولوجية في مجال الصناعة والتصنيع. يضاف إلى هذا عامل الهجرة المصاحب للتحضر. كل هذه العوامل من شأنها إحداث تغيرات مستمرة في قواعد السلوك ومحدداته وفي نماذج السلوك المتوقع، الأمر الذي يخل بالمعايير القائمة مما يؤدي إلى ظهور التفكك الاجتماعي، وهو العامل الذي يمكن من خلاله فهم المشكلات الاجتماعية. (السمالوطي، 1989، صفحة 197)

وقد حاول بعض العلماء الربط بين التفكك الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فالتغير الاجتماعي كما يقول **روبرت بارك** يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، فأي شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول وتبدل يمكن قياسه في روتين الحياة الاجتماعية ويميل إلى أن يحطم العادات التي يقوم عليها التنظيم القائم. وكل وسيلة جديدة تؤثر في الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعي لها تأثيرها الواضح في التفكك، وكل اكتشاف جديد وكل اختراع جديد وكل فكرة جديدة تعتبر شيئا مزعجا ومقلقا، ومن الواضح أن أي شيء يجعل الحياة أكثر جاذبية وتشويقا يعتبر خطرا على النظام القائم. (جبارة و السيد عوض، 2003، صفحة 55)

يشير إلى "تضاؤل تأثير قواعد السلوك القائمة على الأفراد أعضاء الجماعة." وأصبح انهيار عادات وتقاليد وقوانين الجماعة هو السمة المميزة لحالة التفكك. (مانيس، 1989، صفحة 50)إلا أن هناك مشكلات واجهت مفهوم التفكك الاجتماعي، منها أنه رغم ما يدعيه المفهوم من ميل إلى التحليل العلمي إلا أنه يضفي حكما من أحكام القيمة على الحياة الاجتماعية. (المجيد، 2007، صفحة 108)

أيضا على الرغم من صلاحية وفائدة مفهوم التفكك الاجتماعي في دراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية، فإن العديد من علماء الاجتماع يرون أن المفهوم لم يعد مفيدا إلى حد ما، لأنه لا يستطيع تفسير كل المشكلات الاجتماعية، مثلا الحروب تنشأ عندما يسود إجماع داخلي أكثر من التفكك الاجتماعي. (الجوهري و السمري عدلي، 2011، صفحة 30)

كما تناول **رايت ميلز** بعض فرضيات نموذج التفكك الاجتماعي بالنقد، قائلا أن أصحاب منظور التفكك مثلهم مثل أصحاب منظور الباثولوجيا الاجتماعية تأثروا بإيديولوجيات طبقية وسطى، بروتستانتية ريفية، وأن تشديد التفكك الاجتماعي على انهيار القواعد، يبعد القيم والقواعد التقليدية عن مجال الفحص والتساؤل، مما يعني ضمنا أن المجتمع الحديث، المتغير، اللامتجانس، مجتمع مفكك، بينما المجتمع الثابت

الجامد، وحتى الراكد مجتمع غير مفكك. (مانيس، 1989، الصفحات 51-52)

وهذا ليس معناه أنه ليس هناك مكسب تصوري أو نظري في عملية التغير من الباثولوجيا إلى التفكك، ذلك لأن الاهتمام بالتفكك الاجتماعي أثار بحدة الاهتمام بعملية التغير الاجتماعي، كما زود مفهوم التفكك الاجتماعي علماء الاجتماع الذين قل اهتمامهم بالإصلاح الاجتماعي بالمقارنة باهتمامهم بالتغير الاجتماعي، بمنظور نظري، كما مال هؤلاء العلماء إلى تحليل عملية التنظيم الاجتماعي والاستفادة من مفهومات التفكك الاجتماعي وإعادة التنظيم. (جلبي ع.، 2013، صفحة 14)

5-2- منظور الصراع.

يستمد هذا المنظور أفكاره الأساسية من أعمال "كارل ماركس" الكلاسيكية والآراء المعاصرة لعالم الاجتماع "**رايت ميلز**"، فقد أكد كلاهما على دور القوة، خاصة القوة الاقتصادية والسياسية في فهم الحياة الاجتماعية اليومية كمشكلات اجتماعية، فالقوة هي: "القدرة على فرض رغبة رأي شخص ما على الآخرين.' فالصراع ليس بالضرورة أمرا سيئا للمجتمع طالما كان مصدرا للتغيير الاجتماعي.

إن سبب المشكلات الاجتماعية حسب نظرية الصراع هو التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع، بل إن الصراع في رأي أنصاره سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسي لأحداث التغير في المجتمع.

إن التحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية يعتمد على المسلمات الآتية:

1: يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها وبالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.

2: إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغييرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء اللذين يحتلون مراكز القوة.

3: إن قدرا معينا من الصراع يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع لأنه يعد دافعا للتغيرات الاجتماعية الضرورية. (الجوهري و السمري عدلي، 2011، صفحة 60)

إن نظريات الصراع بصفة عامة، ترفض المقولة الوظيفية القائلة بأن الحالة الطبيعية للمجتمع هي الاستقرار، وبدلا من ذلك تؤكد هذه النظريات على أهمية الصراع في حياة المجتمع، فالمشكلة الاجتماعية تظهر —من وجهة نظر الاتجاه الصراعي- عندما تعتقد جماعة ما أن مصالحها أصبحت مهددة.

يتضمن الاتجاه الصراعي نمطين أساسيين من الصراع الاجتماعي هما: صراع القيم والصراع الطبقي. (السامري و آخرون، 2004، الصفحات 45-46)

1-2-5 صراع القيم.

يذهب أنصـــار الاتجاه الصـــراعي إلى أن المجتمعات الحديثة تتكون من العديد من الجماعات المختلفة ذات اتجاهات وقيم ومعايير مختلفة، وبالتالي فإن التصادم بين جماعتين هو نتيجة لصراع القيم، ولا يعكس حالة التفكك الاجتماعي. إن كل جماعة من الجماعات المتصـــارعة في المجتمع –والتي تتبنى قيما متباينة– تسعى وتناضل من أجل خلق الظروف التي تتوافق مع قيمها، وليس من الضروري أن يتضمن الصراع عنفا واضحا جليا، ولا أن يقتصر نطاقه على جماعتين أو طبقتين.

فصراع القيم يمكن أن يتضمن أي جماعات تشعر أن مصالحها يجب أن تستمر وبالتالي تدافع عنها فهناك الأغنياء ضد الفقراء، والشيوخ ضد الشباب، والطلاب ضد المدرسين، والمنتجون ضد المستهلكين، والملاك ضد المستأجرين. (الجوهري و السمري عدلي، 2011، صفحة 61)

وينظر **ريتشارد فولر** إلى القيم باعتبارها نقطة محورية في المشكلات الاجتماعية وذلك من خلال ثلاث زوايا هي: (مانيس، 1989، صفحة 53)

1-القيم كأساس مما يعد غير مرغوب.

2-القيم كسبب للسلوك غير المرغوب.

3-القيم كأساس للاختلاف على الحلول، أي العقاب في مقابل الإصلاح.

فالقيم الاجتماعية بحسب **ريتشار فولر** تعد سببا في خلق المشكلة الاجتماعية، بمعنى أنه بدون القيم لا تكون هناك مشكلة بالفعل. فالسرقة والانحراف والجريمة، لا تعد مشكلات اجتماعية إذا لم توجد قيم داخل المجتمع ترفض هذه الســـلوكات. كما أن وجود القيم أحيانا يؤدي إلى ظهور المشـــكلات الاجتماعية، مثلا القيم المادية داخل المجتمع تؤدي إلى بروز الســـرقة والرشـــوة داخل المجتمع. كما أن هذه القيم تؤدي في كثير من الأحيان إلى الاختلاف عن الحلول مما يؤدي إلى بقاء المشكل قائما دون حل.

وهناك أمران من الضروري وضعهما في الاعتبار بشأن صراع القيم: (الجوهري و السمري عدلي، 2011، صفحة 62)

1-ليس من المحتم أن يكون الصـراع بين الجماعات ذات المصـالح المختلفة ضـارا بالمجتمع، بل على العكس من ذلك، فعندما يتمكن المجتمع من الوصول إلى حل ناجح لصراع القيم داخله، فإن النتيجة المترتبة على ذلك هي وجود مجتمع ملائم لكل أفراده.

2-من الواضح وجود علاقة قوية بين ظهور صراع القيم، وبين وجود بناء اجتماعي يتميز بعدم المساواة وعندما تنجح إحدى الجماعات في حسم الصراع، فإنها تقوم بتشكيل نظام اجتماعي لا يتيح للجماعات المحرومة فرصة للصراع معها.

5-2-2 الصراع الطبقي:

لا يعد عدم الاتفاق على القيم أو تفسيراتها المصدر الأساسي للصراع، بل على العكس من ذلك، فبعض أشكال الصراع تنتج عندما يسود المجتمع إجماع قيمي.

مثلا عندما تعلي جماعتان أو أكثر من قيمة الثروة أو القوة أو السلطة، فإن الصراع ينشب بهدف تحقيق هذه القيم، إن الصراع هو عادة ما يطلق عليه الصراع الطبقي، ويؤكد الكثير من علماء الاجتماع أن الصراع الطبقي من أجل الاستحواذ على الثروة والقوة والسلطة هو المصدر الرئيسي للمشكلات الاجتماعية.

فالصراع الطبقي طبقا لماركس هو نتيجة حتمية لحركة التاريخ حيث يرى أن نمو ووعي وإدراك طبقة العمال، باستغلال طبقة الملاك لها سوف يؤدي بصورة حتمية إلى صراع طبقي عنيف، وفي النهاية يكسب العمال معركتهم بما يؤدي في النهاية إلى وجود مجتمع لا طبقي. (السامري و آخرون، 2004، صفحة 48)

5-3- المنظور الإنحرافي.

ينظر الاتجاه الانحرافي إلى المشكلة الاجتماعية على أنها نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع، ويرجع مصادر المشكلة الاجتماعية إلى وجود أفراد أو جماعات تصر على أن تسلك سلوكا ينحرف عن المعايير والقيم السائدة، وبالتالي يستند سلوكهم على معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي. (السامري و آخرون، 2004، صفحة 49)

بمعنى أن الانحراف: هو مجموعة أو مجموعات من الأفراد ينشقون على المجتمع في تصرفاتهم، بحيث تبدو هذه التصرفات شاذة بالنسبة لمعايير المجتمع، وبالتالي تتعارض معها تماما ومع توقعات السلوك العادية التي يتوقعها المجتمع من أفراده. (قمر و آخرون، 2008، صفحة 28)

كما يشير السلوك المنحرف إلى الخروج أو الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع. (الخواجة، 2010، صفحة 19) يقوم تفسير الاتجاه الانحرافي للمشكلات الاجتماعية على المسلمات الآتية:

- يتوافق معظم أفراد المجتمع مع المعايير الاجتماعية معظم الوقت، ولكن بعض الأفراد قد ينتهكون بعض المعايير الهامة في المجتمع.

- ينظر باقي أفراد المجتمع إلى هذا الانتهاك على أنه مشـــكلة اجتماعية لأنه ينتهك قيم الثقافة السائدة، ويهدد التوقعات الاجتماعية للسلوك السوي.
- تركز جهود حل المشـــكلات الاجتماعية الناتجة على الانحراف إما على الحد من الانحراف، أو على إعادة تعريف السلوك المنحرف. بحيث لا يصبح كذلك.

إن **مصـــطلح المنحرف** لا يتضـــمن حكما أو رفضـــا أخلاقيا من جانب عالم الاجتماع بل هو مصطلح محايد يشير ببساطة إلى شخص لا يستطيع أن يلتزم بقيم ومعايير المجتمع. (الجوهري و السمري عدلي، 2011، الصفحات 64-65)

هناك حقيقتين أساسيتين عندما نقوم بدراسة الانحراف في علم الاجتماع وهما:

الأولى: أن مفهوم الإنحراف مفهوم ثقافي، فالثقافة هي التي تحدد ما هو منحرف وما هو ممتثل. فقد يعد سلوك معين على أنه سلوك مقبول في نطاق معين أو جماعة مهنية أو في ظل دين معين، في حين أنه يعد ســـلوكا إنحرافيا من وجهة نظر أبناء طبقة مختلفة أو جماعة مهنية أخرى أو في ظل نســـق المعتقدات لأديان ثانية. وهذا يعني أن مفهوم الانحراف والامتثال يتسم بالنسبية الثقافية سواء على مستوى الثقافات الكلية أو الثقافات الفرعية.

الثانية: أن مفهوم الإنحراف ذو طابع تاريخي متغير، فما يعد ســـلوك منحرف خلال فترة تاريخية معينة داخل مجتمع محدد، قد لا يعد كذلك خلال فترة تاريخية مختلفة. ومن بين الأمثلة على ذلك قضـــية تعليم المرأة وخروجها للعمل. (الجوهري و السمري عدلي، 2011، صفحة 150)

أسباب السلوك المنحرف: هناك ثلاث أسباب هي:

- **الجهل**: ينتهك معظمنا من وقت لآخر –دون عمد– بعض المعايير الاجتماعية ســواء لأننا نجهل وجود هذه المعايير أســـاســـا، أو لأننا لا ندرك أننا ننتهك معاييرا بالفعل وبصـــفة عامة فإن الانتهاكات التي نرتكبها بسبب الجهل هي في الغالب لا تعد أفعالا على درجة عالية من الخطورة القانونية أو حتى الاجتماعية.
- **الرغبة في تحقيق النجاح**: في مجتمعات الانجاز فإن كل فرد منذ طفولته في سعي مستمر لتحقيق أهداف يحددها له المجتمع في كل مرحلة من مراحل حياته، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يحدد المجتمع لأفراده مجموعة من الوسائل المشروعة، ولكن عندما لا يسود المجتمع المساواة والعدالة في إتاحة هذه الوسائل المشروعة أمام جميع أفراده– فإن الفرد عندما يعجز عن تحقيق هذه الأهداف

المجتمعية بالوسائل المشروعة، مع استمرارية ما تمارسه ثقافة المجتمع من ضغوط لتحقيق هذه الأهداف- يلجأ إلى وسائل منحرفة لتحقيقها.

- **الوصم**: يعد الوصم أحد مصادر الانحراف، باعتبار أن سلوك الفرد لا يعد سلوكا منحرفا لحظة ارتكابه إلا إذا وصم المجتمع هذا السلوك بالانحراف وبالتالي فإن وجهة نظر المجتمع إلى السلوك وتصنيفه باعتباره سلوكا منحرفا أو سويا هي مصدر الانحراف. (السامري و آخرون، 2004، الصفحات 50-51)

إن المدافعين عن الاتجاه الانحرافي يذهبون إلى أن المنحرفين بشر أسوياء مثل باقي أفراد المجتمع، لأن سلوكهم المنحرف يعكس-في واقع الأمر- معاييرا وقيما اجتماعية معينة أكثر مما يعكس قصورا أو خللا أو اضطرابا فرديا، فالسلوك المنحرف يشير هنا إلى موقف لا يستطيع الفرد فيه أن يتصرف بطريقة يقبلها معظم أفراد المجتمع. (الجوهري و السمري عدلي، 2011، صفحة 64)

وعادة ما يواجه أنصار الاتجاه الانحرافي بتساؤل هام هو:لماذا ينتهك بعض الناس معايير وقيم المجتمع بينما لا يفعل ذلك البعض الآخر؟ يوجد العديد من الإجابات المطروحة ومن أبرز الإجابات السوسيولوجية التي طرحت للإجابة على هذا السؤال نجد نظرية الانومي. (السامري و آخرون، 2004، الصفحات 51-52)، وفيما يلي نستعرض بالشرح هذه النظرية.

- **نظرية الأنومي**:

ويعني مصطلح "الأنومي" من الناحية اللغوية فقدان المعايير أو اللامعيارية. وقد تم استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الحالة العقلية لبعض الأفراد التي لا تضع اعتبارا لمعايير المجتمع. يشير إلى تلك الحالة التي تؤدي بعدد كبير من أعضاء المجتمع إلى أن يفقدوا احترامهم للمعايير الاجتماعية القائمة. ولا تعني ظاهرة الأنومي اختفاء المعايير. (السمالوطي، 1989، صفحة 153)

يرى "روبرت ميرتون" أن كل بناء اجتماعي ثقافي يحتوي على أهداف وأغراض ومصالح مشروعة تشمل كل أو بعض فئات المجتمع، وتمثل الأهداف الغاية التي يحاول الأفراد تحقيقها، أما العنصر الثاني فهو أن البناء الثقافي يحدد الوسائل التي يمكن إتباعها لتحقيق تلك الأهداف وينظمها، وتحدد النظم والأعراف الوسائل المقبولة اجتماعيا. بهذا تصبح الأهداف والوسائل معايير للحكم على السلوك الذي يمكن أن يعكس امتثالا كاملا أو انحرافا كاملا، أو ما بينهما. (العموشي و العليمات، 2008، صفحة 62)

بناءا على ما سبق يمكن الحديث عن أنماط التكيف إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين

الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية، ويطرح كل نمط شكل من أشكال استجابة أفراد المجتمع إزاء هذا التناقض.

يظهر الجدول خمسة أنماط للتكيف صاغها **روبرت ميرتون** للتعبير عن استجابات الأفراد داخل المجتمع وفيما يلي نستعرض شرح هذه الأنماط:

- **نمط الاستجابة التوافقية:** يعد هذا النمط نمطا سويا من وجهة نظر المجتمع، حيث يمثل تقبلا لقيم المجتمع ومعاييره، وبالتالي لا يمثل أي مشكلة، ولا يعد سلوكا منحرفا.
- **نمط الاستجابة الابتكارية:** ويعني تقبل الأفراد لقيم المجتمع السائدة، في ظل غياب الوسائل الشرعية لتحقيقها لذا يتم البحث عن وسائل بديلة قد تكون مقبولة أو مرفوضة من قبل المجتمع، هذه الاستجابة تصبح أمرا شائعا حينما لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم، وينحصر اهتمامه فقط في كيفية الوصول إلى الوسائل التي تحقق النجاح في ضوء قيم المجتمع السائدة..
- **نمط الاستجابة الشعائرية:** يتميز هذا النمط بالاستسلام، والرفض لقيم المجتمع السائدة، لكن ذلك الرفض للقيم لا يطرح قيما بديلة، فالأفراد في هذا النمط لا يسعون إلى تحقيق أي طموح اجتماعي، إلا أنهم يلتزمون بمعايير ووسائل تحقيق قيم المجتمع، فهم يؤمنون بالوسيلة ويرفضون الأهداف.
- **نمط الاستجابة الانسحابية:** يرفضون القيم والوسائل ولو كانت متاحة للجميع بصورة عادلة ويعيشون منعزلين عن المجتمع مثل المدمنين، ومتعاطي المشروبات الكحولية، بالإضافة إلى المصابين بالأمراض العقلية والنفسية.
- **نمط الاستجابة التمردية:** رفض القيم والوسائل مع إيجاد البديل مثل الثورات.

ويؤكد **ميرتون** أن أنماط التكيف تشير إلى سلوك الفرد في مواقف محددة، وليس إلى كل سماته الشخصية بصفة عامة، فالفرد قد يغير من نمط التكيف عندما ينتقل من نشاط اجتماعي إلى آخر، مثل الانتقال من النشاط الاقتصادي إلى الديني أو السياسي (السامري و آخرون، 2004، الصفحات 52-55)

كما أكد ميرتون أن مفهوم السلوك المنحرف في أساسه يعد إلى حد كبير مفهوما أخلاقيا وحياديا.

5-4- منظور التصنيف.

هناك مجموعة من العلماء مثل "هوارد بيكر" يفضلون الرجوع عند دراسة الاستواء والانحراف إلى رد الفعل المجتمعي تجاه السلوك. أي أنهم يفضلون دراسة قضية الإنحراف من خلال الإجابة على التساؤلات:

أ. ما هو مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف وكيف يحددونه؟

ب. ماهي طبيعة النماذج السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظر إليها أبناء المجتمع على أنها نماذج وخصائص انحرافية؟

ج. ما هو رد الفعل المجتمعي إزاء السلوك الانحرافي؟

وقدم لنا "بيكر" نظرية أطلق عليها النظرية التصنيفية للإنحراف. فالمجتمعات طبقا لهذه النظرية هي التي تحدد الإنحراف، وذلك من خلال إقرار بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافا من منظور أبناء ذلك المجتمع. وبهذا فإن الانحراف ليس خاصـــية للفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما هو المجتمع. وبهذا فإن الانحراف ليس خاصـــية للفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما هو مســـألة تتعلق بثقافة المجتمع وبنظرة أبنائه. فالشـــخص المنحرف هو الذي يخالف قواعد المجتمع والذي يصـــفه المجتمع نتيجة لذلك بأنه كذلك. وبقول آخر فإن الانحراف هذا ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته، ولكنه خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين في ضوء القيم والمعايير السائدة.

والنموذج التصنيفي عند بيكر لا يهتم كثيرا بدوافع السلوك المنحرف، لأن السلوك يصدر عادة من أفراد وجماعات تعتبره سلوكا طبيعيا، ولكن المجتمع هو الذي يصفه بالانحراف. ولعل هذا هو ما جعل هذا الباحث يتجاوز السؤال عن الدوافع إلى السؤال التالي: لماذا ينظر المجتمع إلى أنشطة معينة على أنها أنشطة انحرافية؟ (السمالوطي، 1989، الصفحات 168-169)لهذا يقال "إن الانحراف مثل الجمال يوجد –إلى حد كبير– في عيني من يلاحظه فقط." فالسلوك المنحرف على حسب المقولة السابقة لا يعود إلى حد كبير إلى عدم توافق الشخص المنحرف مع المجتمع، ولكن واقع الأمر أن الشخص المنحرف متوافق –بصورة ما– مع جماعة معينة، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعد في حقيقته نتيجة الصراع بين الجماعة والمجتمع. (الجوهري و السمري عدلي، 2011، صفحة 75)

ويضيف **بيكر** قائلا :إن الجماعات الاجتماعية هي التي تخلق الانحراف من خلال صنع القواعد التي يشـــكل الخروج عليها انحرافا، وبواســـطة تطبيق هذه القواعد على ناس معينين ويطلق عليهم اســـم الخارجين على القواعد. (جلبي ع.، 2013، صفحة 25) فالانحراف يعد من وجهة نظر المشاهد، حيث أن أفراد الجماعات المختلفة لهم تصورات مختلفة عما هو صواب وما هو خطأ في مواقف معينة، فما ينظر إليه شخص على أنه سلوك منحرف، ينظر إليه آخر على أنه سلوك سوي، بل أن الشخص الواحد في ظل مواقف متباينة تتباين وجهة نظره إزاء ما هو صـــواب وما هو خطأ. فالحكم على ســـلوك ما على أنه منحرف يعتمد على رد فعل أفراد المجتمع إزاء هذا الســـلوك. إذا فالانحراف–هنا– لا يكمن في ذاتية الفعل

الذي يرتكبه الفرد، إنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك. وبالتالي فإن الشخص يعد منحرفا عندما ينظر إليه المجتمع على أنه كذلك. ففي ضوء القانون الذي يعكس قيم المجتمع يوصف السلوك بأنه جريمة وأن مرتكبها مجرم. (السامري و آخرون، 2004، الصفحات 63-64)

في الواقع أن السلوك الإنحرافي ليس سلوكا خاصا فقط ببعض الناس، ولكنه في الحقيقة خبرة يمر بها كل الناس، فالمحتمل أن يأتي معظم الناس بأفعال إنحرافية خلال حياتهم خاصة في أوقات الصبا، ولكن معظم الناس لا يقعون في نمط احتراف الانحراف، لأن هؤلاء الآخرين يصبحون كذلك نتيجة لتكرار إرتكابهم لبعض أنواع السلوك الانحرافي وإقامتهم علاقة وثيقة بغيرهم من المنحرفين. (جلبي ع.، 2005، صفحة 26)

ولا يهتم أنصار المدخل التصنيفي بالتركيز على سلوك المنحرفين، بقدر الاهتمام بالتركيز على سلوك الأسوياء الذين يعنونون نماذج سلوكية معينة بأنها انحراف عما هو سوي. ونقطة الانطلاق هنا هي العملية التصنيفية التي يتم للأفراد من خلالها اختيار أنواع معينة من السلوك ووصفها بأنها منحرفة أو أنها تمثل انتهاكا لقاعدة.

يشير بيكر وليمرت بأن نفس السلوك قد يكون موضع تجاهل من المجتمع، أو موضع عقاب بسيط، كما أنه قد يكون موضع رفض أخلاقي عنيف فتعاطي المسكرات كسلوك قد يكون أمرا مقبولا لدى بعض الجماعات أو الطبقات، وقد يكون أمرا متسامحا فيه لدى جماعات أو طبقات أخرى، وقد يكون موضع استهجان داخل ثالثة. (السمالوطي، 1989، صفحة 200)

ينقسم مدخل نظرية الوصم في دراسة الانحراف إلى قسمين:

- يتعلق بمشكلة تفسير كيف ولماذا يتم وصم أفراد معينين.
- يتناول تأثير الوصم على السلوك المنحرف المترتب على ذلك.

وقد اهتم المناصرون لنظرية الوصم بتأثيرها على الشخص الذي يتم وصمه، مما يؤدي إلى خلق السلوك المنحرف، وهناك طريقان يؤديان إلى ذلك:

- قد يجذب الوصم انتباه مشاهدي الوصم مما يجعلهم في حالة دائمة من مراقبة سلوك الأفراد ووصمهم.
- قد تمثل الشخص ما يطلق عليه من وصم مما يدفعه إلى تقبل تصوره لذاته على أنه منحرف.

فالأفراد الذين تم وصمهم يصبح سلوكهم، أكثر وضوحا وجلاء أمام الآخرين مما يجعلهم تحت ملاحظة الآخرين بصورة قوية، وهكذا بمجرد أن يتم وصم الشخص فإنه يصبح من الصعب عليه أن يهرب

من اهتمام الجمهور به، ويصبح سلوكه بالتالي محل توصيف وإعادة وصم.

وبصفة عامة فإن الطبقة الدنيا هي موضع عملية الوصم الأمر الذي يعزز تصور أفراد هذه الطبقة لأنفسهم على أنهم منحرفون، فاللذين يتم تصنيفهم على أنهم منحرفون تتضاءل أمامهم فرص القيام بعمل جيد، وبهذا تصبح الوسائل المشروعة لتحقيق النجاح نادرة، وتصبح الوسائل غير المشروعة هي الطريق الوحيد المتاح لهم، وهكذا يذهب أنصار نظرية الوصم إلى أن الطبقة الدنيا هي المستهدفة أساسا من عملية الوصم في المجتمع دون طبقات المجتمع الأخرى.

أما العامل المؤثر الثاني في نظرية الوصم يعكسه مفهوم ليمرت عن الانحراف الثانوي، حيث يذهب أنه بالإضافة إلى رد فعل أفراد المجتمع، فإن احتمال أن ينتج عن ذلك رد فعل من الفرد الذي تم وصمه إزاء الوصم، فعندما يكون تصور الشخص عن نفسه ليس قويا بدرجة كافية، فإنه عندما يتم وصمه ربما يغير تصوره عن نفسه، ويتقبل التصور الذي يقدمه الآخرون، وكلما زادت شدة تعرض الفرد للوصم كلما كان احتمال أن يغير الفرد تصوره عن نفسه أكثر قوة. (السامري و آخرون، 2004، الصفحات 64-67)

يمكن القول بأن المدخل التصنيفي الذي قدمه لنا بيكر أكثر اتفاقا مع التحليل السوسيولوجي الموضوعي لظاهرة الانحراف، وذلك بالمقارنة بمدخل الاتفاق الذي قدمه لنا ميرتون فعملية وصف السلوك بأنه سوي أو منحرف هي في جوهرها عملية تتعلق بالتصنيف الثقافي داخل المجتمع، على الرغم من وجود قدر ضروري من الاتفاق حول المبادئ العامة. ويرتبط هذا التصنيف ارتباطا وثيقا بعدة متغيرات سوسيولوجية كالقوة الاقتصادية والسياسية والبناء الطبقي ونسق القيم وتاريخ المجتمع والثقافة الفرعية للجماعة. (السمالوطي، 1989، الصفحات 172-173)

6- خاتمة:

حاولنا من خلال العرض السابق تقديم عرض موجز عن أبرز المنظورات السوسيولوجية التي حاولت تفسير المشكلات الاجتماعية، وخلصنا إلى أن هذه المنظورات عكست بصورة بارزة التطورات التي عرفها علم الاجتماع، فمنظور العلة الاجتماعية ارتبط ظهوره بنشأة علم الاجتماع وبدا واضحا على هذا المنظور تأثر الجيل الأول لعلماء الاجتماع في تفسير المشكلات الاجتماعية بالعلوم الطبيعية والبيولوجيا، وانعكس هذا بصورة واضحة على المفاهيم المستخدمة في تلك المرحلة للتعبير عن المشكلات الاجتماعية فأطلق عليها الباثولوجيا الاجتماعية أو المرض الاجتماعي.

أما منظور التفكك الاجتماعي والذي مثله الجيل الثاني لعلماء الاجتماع، بعد اقتناعهم باستحالة دراسة المجتمع ومشكلاته، مثله مثل العلوم الطبيعية والبيولوجية، وبدا هذا واضحا من ناحية المفاهيم والمصطلحات المستخدمة للدلالة على المشكلات الاجتماعية، وحل مصطلح التفكك الاجتماعي كبديل للعلة الاجتماعية.

لتتوالى العديد من المنظورات التي حاولت كل منها تفسير المشكلات الاجتماعية، فظهر منظور الصراع والذي حاول أن يبرز أهمية ودور القوة وبخاصة القوة الاقتصادية والسياسية في فهم الحياة الاجتماعية اليومية كمشكلات اجتماعية.

أما المنظور الانحرافي فنظر للمشكلة الاجتماعية على أنها نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع وليس انهيارا لها، أما منظور التصنيف فقد اهتم بدراسة العملية التصنيفية التي من خلالها يقوم الأفراد باختيار أنواع معينة من السلوك ووصفها بأنها منحرفة أو تمثل انتهاكا لقواعد المجتمع.

7. قائمة المراجع:

1. إبراهيم عيسى عثمان. (2009). مقدمة في علم الاجتماع (الإصدار 2). عمان: دار الشروق.
2. أحمد العموشي، و حمود العليمات. (2008). المشكلات الاجتماعية. القاهرة. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
3. جبارة عطية جبارة، و علي السيد عوض. (2003). المشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: دار الوفاء.
4. جيروم ج مانيس. (1989). تحليل المشكلات الاجتماعية. (تر:فتحي ابو العينين) القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
5. عدلي السامري، و آخرون. (2004). علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
6. عصام توفيق قمر، و آخرون. (2008). المشكلات الاجتماعية المعاصرة مداخل نظرية وتجارب عربية أساليب المواجهة. عمان: دار الفكر.
7. على عبد الرزاق جلبي. (2005). المشكلات الاجتماعية دراسات معاصرة في (العنف–الجريمة المنظمة) . الأزاريطة–الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
8. علي عبد الرزاق جلبي. (2013). علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية رؤية جديدة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
9. محمد إبراهيم عبد المجيد. (2007). علم الاجتماع–النشأة والتطور–المشكلات الاجتماعية. القاهرة: مؤسسة رؤية.
10. محمد محمود الجوهري، و محمود السمري عدلي. (2011). المشكلات الاجتماعية. عمان: دار الميسرة.
11. محمد ياسر الخواجة. (2010). المشكلات الاجتماعية.رؤية نظرية ونماذج تطبيقية. القاهرة: مصر العربية للنشر.
12. معن خليل العمر. (2008). علم المشكلات الاجتماعية. عمان: دار الشروق.
13. نبيل محمد توفيق السمالوطي. (1989). الايديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة.
14. Helena Z. lopata و ،A. levy Judith .(2003) .Social problems across the life course .United States of America.: Littele Filed Publishers.
15. Thomas.J.Sullvian .(2015) .Introduction to social problems10) th edition . (Pearson)United States